

أساليب التمويل داخل النظام المالي

يمكن أن يتم تحريك الأموال داخل النظام المالي من المقرضين إلى المقترضين عبر ثلاثة أشكال مختلفة من التمويل تتمثل في التمويل المباشر والتمويل شبه المباشر و التمويل غير المباشر.

التمويل المباشر

يعتمد هذا الأسلوب في التمويل على تحويل الموارد المالية بين المقرضين والمقترضين بشكل مباشر دون وجود مؤسسة مالية وسيطة.

ويكون ذلك من خلال إصدار أصحاب الحاجة المالية أوراق مالية سواء ملكية أو ديون يتم شراؤها من قبل ذوي الفوائض المالية.

ويتعهد فيها المدينون بالدفع مستقبلاً في المدة المتفق عليها مضافاً إليها فائدة تمثل عائد المبلغ المقرض.

يؤخذ على أسلوب التمويل المباشر وجود مجموعة من الصعوبات المتمثلة في صعوبة تعرف كلا الطرفين المقرض والمقترض على الطرف الآخر، حتى وإن حصل هذا التعرف فمن المحتمل أن لا تبرم الصفقة. فالمقترض ربما يكون بحاجة إلى مزيد من الأموال لا يكفي لتغطيتها ما هو متوفر لدى المدخرين الذين التقى بهم.

التمويل شبه المباشر

يتم في هذه الطريقة نقل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين عن طريق تدخل وسيط ثالث، عادة ما يكون سمساراً، أو وكياً.

ومن مميزات هذه الطريقة أنها تخفض من تكلفة البحث عن التمويل بالنسبة للمستثمرين وتكلفة البحث عن توظيف الأموال بالنسبة للمدخرين.

كما تضمن سرعة تبادل المعلومات، فالوسيط يقوم بتقديم معلومات عن حالة السوق والتي ربما قد تكلف الدائنين والمدنيين وقتاً طويلاً في الحصول عليها دون الطرف الثالث.

التمويل غير المباشر

القصور في أسلوب التمويل المباشر وشبه المباشر فتح المجال أمام أسلوب آخر لعملية التمويل يتم بوجود وسطاء ماليين وهو ما يسمى نظام الوساطة المالية.

حيث يتم تحويل الأموال من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي من خلال مؤسسات مالية متخصصة.

تعدُّ المصارف التجارية مثلاً جيداً على هذا النوع من الوسطاء الماليين، فالكثير من العملاء يلجؤون إلى المصارف

التجارية من

أجل فتح حسابات جارية أو ودائع لأجل وذلك نظراً لعوامل الأمان والسيولة والملاءمة التي يوفرها المصرف.

بعد ذلك تقوم المصارف بإصدار أوراق مالية ثانوية تتمتع بدرجة عالية من الأمان والقبول لدى جمهور العملاء كإصدار

شهادات الإيداع على سبيل المثال. كما يمكن أن تمنح قروضاً بطريقة مباشرة للعملاء الذين هم بحاجة لها.

المصرف المركزي

Central Bank

يعدُّ المصرف المركزي أحد المؤسسات الأساسية في الدولة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

وتمثل السياسة النقدية إحدى أهم مجالات عمل المصرف المركزي التي تساهم بفاعلية في تحقيق أهدافه.

والمصرف المركزي هو في الواقع مصرف يتعامل بالانتمان شأنه في ذلك شأن المصارف الأخرى، إلا أنه يختلف عن بقية

المصارف من حيث الملكية ومن حيث أهدافه وطبيعة العمليات التي يقوم بها ومن ثم طبيعة المتعاملين معه.

من حيث الملكية: عادة لا تكون المصارف المركزية مملوكة ملكية خاصة، فهي تكون مملوكة للحكومة بالكامل، أو قد تأخذ شكل شركات مساهمة تمثل الحكومة جزءاً كبيراً من أسهمها وذلك ضماناً للسيطرة عليها وحسن توجيهها، أو قد تكون على شكل هيئات عامة تملكها المؤسسات النقدية في المجتمع.

ومهما يكن الشكل الذي تأخذه المصارف المركزية يجب أن تكون الحكومة ممثلة في إدارتها تمثيلاً كافياً يضمن إمكانية رسم سياستها وتوجيهها والتوفيق بينها وبين السياسة الحكومية لتحقيق الصالح العام.

من حيث أهدافه: لا يسعى إلى تحقيق الربح، وإنما يسعى إلى تحقيق أهداف قومية تتمثل في مدّ الأسواق بالنقود التي تتناسب مع احتياجاتها والسيطرة على كميتها والتأثير عليها.

كما أنه يعمل على التنسيق بين المصارف المختلفة وتسوية ما ينشأ عن التعامل فيما بينها من حقوق والتزامات، كما أنه يقوم بدور مصرف المصارف ويتلقى منها الودائع ويمنحها القروض.

وظائف المصرف المركزي

1. إصدار النقود القانونية: أي إصدار أوراق البنكنوت التي تخضع إلى قيود قانونية تستهدف تنظيم عملية الإصدار وربطه بحاجة المعاملات تحقيقاً للاستقرار الاقتصادي عموماً والنقدي خصوصاً.
2. مصرف المصارف والمقرض الأخير لها: تحتفظ المصارف التجارية لدى المصرف المركزي بنسبة معينة من أرصدها النقدية، وهذا يسهل عليه إجراء عملية المقاصة بين حقوق وديون هذه المصارف. كما يقوم بعملية إقراض المصارف التجارية.
3. مصرف الحكومة: يعدّ المصرف المركزي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتنفيذ سياساتها النقدية، حيث تحتفظ لديه بحساباتها، ويقدم لها ما تحتاجه من قروض قصيرة وطويلة الأجل.

ويتولى المصرف المركزي إصدار القروض العامة وتنظيم تصريفها بين المصارف والمؤسسات، ويشرف أيضاً على عملية استهلاك الدين العام ودفع الفوائد، كما يعدُّ مستشار نقدي للدولة فيما يخص السياسات الواجب اتباعها لمواجهة مختلف الظروف.

4. الرقابة على الائتمان: تعدُّ هذه الوظيفة من أهم وظائف المصرف المركزي، حيث تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية.

وتعني الرقابة على الائتمان الرقابة على حجم نقود الودائع التي تقوم المصارف التجارية بخلقها عندما تمنح الائتمان لعملائها.